«بلومبيرغ»: الوزير الجديد مخضرم جداً في صناعة القرار داخل «أوبيك»

السعودية: الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزيراً للطاقة

صدرت أوامر ملكية في السعودية، بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزيرا للطاقة، وذلك خلفا لخالد الفالح.

ويعد وزير الطاقة السعودي الجديد، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أحد أبرز الوجوه في القطاع النفطي السعودي على مدى عقود، حيث انضم إلى وزارة البترول والثروة المعدنية في أواخر الثمانينيات، وتدرج في المناصب مستشارا ثم وكيلا ثم مساعدا لوزير البترول ثم نائبا للوزير، قبل أن يتولى وزارة الدولة لشؤون الطاقة في العام 2017. وبمعاصرته 3 وزراء تعاقبوا على الوزارة، اكتسب خبرة عميقة في استراتيجيات أسواق الطاقة، لاسيما من خلال مشاركته في اجتماعات أوبيك، وفي رسم سياساتها، وفقا لـ «العربية».

وقال رئيس الشركة الاستشارية بوب ماكناي، Rapidan Energy Advisors لوكالة بلومبيرغ، إن وزير الطاقة الجديد مخضرم جدا في السعودية وفي صناعة القرار داخل أوبيك، وبالتالي لا يحتاج الى وقت للتعرف إلى الوزارة، ومن غير المتوقع أن يؤدي تعيينه إلى تغيير في ثوابت السياسة النفطية السعودية أو في العلاقات مع روسيا.

أما صحيفة «فاينانشال تايمز» فنقلت عن جاسون بوردوف وهو مستشار الطاقة في إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، قوله إن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان خدم وزارة الطاقة لعقود، ولديه علاقات دولية قوية، وربما ترى الأسواق في تعيينه إشارة إلى التزام أكبر من المملكة باكتتاب أرامكو ودعم أسعار النفط.

وترأس الوزير الجديد الفريق المشكل من وزارة البترول والثروة المعدنية وأرامكو لإعداد الاستراتيجية البترولية للمملكة، إضافة إلى الفريق المكلف بتحديث الاستراتيجية، كما كان له دور في إنجاز أول استراتيجية أقرتها منظمة أوبيك في مؤتمر أوبيك الوزاري في 2005.

كما ترأس اللجنة التنفيذية لحوكمة تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه، والتي تتولى دراسة الآثار المترتبة على التعديل والآليات اللازمة للتعويض، وذلك للحد من تأثير الأسعار المقترحة على المستوى المعيشي وعلى تنافسية الاقتصاد.

في السياق نفسه، قال مسؤول سعودي لـ «رويترز»: ان سياسة المملكة في السوق النفطية ستستمر دون تغيير، مضيفا ان السعودية ستواصل الالتزام باتفاق خفض الإنتاج الذي تقوده المنظمة.

وأضاف المسؤول: «لا تغيير في سياسة النفط السعودية ولا في سياستها تجاه أوبيك، الأمير عبدالعزيز سيعمل على تعزيز التعاون بين أوبيك والمنتجين من خارجها».

ترقب طرح «أرامكو» المحلي بالسعودية نهاية العام الحالي

أكد الرئيس التنفيذي لإدارة الثروات في وثيق للخدمات المالية، هشام أبوجامع، أن المستثمرين يترقبون طرح عملاق النفط أرامكو السعودية، في السوق المحلية نهاية العام الحالي أو الربع الأول من العام المقبل. وأشار أبوجامع في مقابلة مع «العربية» إلى نسبة الطرح المحلي من الطرح الإجمالي الذي يشكل 5٪ من رأسمال الشركة وفقاً لما هو متوقع، موضحا أن سوق الأسهم السعودية تفاعلت بقوة مع ترقيتها لمؤشرات الأسواق الناشئة، وهي قادرة على التعامل من حيث السيولة مع طرح أرامكو الضخم. كما أشار إلى أهمية تعيين صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزيرا للطاقة في السعودية، وتعيين ياسر الرميان رئيسا لمجلس إدارة أرامكو في مؤشر على مواصلة الإنجازات مع الاقتراب من موعد الطرح الأضخم لأرامكو.

خلال اجتماع وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي

«بوبيان» يحصد جائزة «إحلال العمالة الوطنية»

عادل الحماد

عبدالله المحري متسلما الجائزة

حقق بنك بوبيان إنجازا جديدا يضاف إلى سلسلة إنجازاته من خلال حصوله على جائزة «إحلال العمالة الوطنية» على مستوى القطاع المصرفي بالكويت وهي التي تمنح سنويا لأفضل مؤسسة في رفع معدلات العمالة الوطنية، وذلك للعام الخامس على التوالي.

وقد تسلم الجائزة نيابة عن إدارة بنك بوبيان الرئيس التنفيذي للعمليات بالإنابة عبدالله المحري وذلك خلال الاجتماع الخامس للجنة وزراء الشؤون الاجتماعية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي استضافتها سلطنة عمان الاسبوع الماضي وذلك بحضور ممثلي الكويت وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل ووزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية عبدالعزيز الشعيب.

وقال مدير عام مجموعة الموارد البشرية في البنك عادل الحماد تعليقا على هذا الإنجاز انه يؤكد مدى التزامنا بالاستراتيجية الموضوعة وحرص إدارة البنك على مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الشباب الكويتي.

وأوضح الحماد: حافظ بنك بوبيان وللعام الخامس على التوالي على مكانته كأفضل اختيار للشباب الكويتي في العمل بالقطاع الخاص الى جانب تفوقه في نسبة العمالة الوطنية وهو ما يؤكد مدى ما يحققه من إنجازات على كل المستويات.

وأضاف ان ما تحقق جاء نتيجة حرصنا على اتباع احدث خطط التطوير العالمية في تنمية مواهب مواردنا البشرية والعمل الدؤوب والمستمر طوال السنوات الأخيرة نجحنا من خلالها في رفع معدلات العمالة الوطنية والتي وصلت إلى 77,2٪ ليكون بذلك مثالا للقطاع الخاص الكويتي الناجح في استقطاب افضل الكفاءات الوطنية.

وقال الحماد ان هذه النسبة تعد من أعلى النسب ليس على مستوى البنوك المحلية فحسب بل وعلى مستوى القطاع الخاص الكويتي، حيث أضحى البنك نموذجا لتوظيف العمالة المحلية وتطويرها بجانب خلق فرص عمل مميزة على مستوى المنطقة.

وأضاف ان بنك بوبيان أصبح الآن واحدا من أهم البنوك التي يضعها الشباب الكويتي الطموح في أولوياته الوظيفية بسبب المناخ الذي يوفره البنك للمزيد من الإبداع والابتكار وإطلاق الطاقات الشابة.

وأوضح انه مقارنة بالبنوك الأخرى والكثير من الشركات فإن متوسط أعمار موظفين البنك صغيرة والكثير منهم وصل الى مراكز قيادية إيمانا من إدارة البنك بإعطاء الشباب دور قيادي مميز، لاسيما مع تسخير كل الإمكانيات التدريبية والأكاديمية التي تمنحهم فرصا مميزة لاكتساب خبرات مهنية وعملية تجعل خبراتهم كبيرة مقارنة بأعمارهم.

وأضاف ان البنك في السنوات الأخيرة كان له السبق على مستوى البنوك المحلية والقطاع الخاص في تنفيذ العديد من المبادرات الهامة في سبيل تنمية وتطوير موظفيه وإتاحة الفرصة أمامهم لصقل مهاراتهم وتأهيلهم خلال برامج تدريبية وورش عمل ذات طبيعة خاصة تجمع بين تحصيل المعلومات والممارسة الحقيقية للعمل المصرفي بالاضافة الى الاستماع إلى آراء الموظفين انفسهم ودراسة كافة مقترحاتهم الى جانب إمكانية وضعها موضوع التنفيذ من خلال استخدام افضل السبل العلمية والتقنية وهو ما ساهم في خلق المزيد من الولاء بين الموظفين للمؤسسة التي ينتمون إليها.

الشركة تكشف عن مجموعة كبيرة من العقود ستطرحها قريباً

«نفط الكويت»: خطة لتشغيل «النفط الثقيل» لإنتاج 60 ألف برميل

أحمد مغربي

كشفت شركة نفط الكويت عن مجموعة كبيرة من المناقصات والعقود التي تنوى طرحها قريبا والتي ترتبط بتنفيذ مجموعة ضخمة من الأعمال يأتي في مقدمتها تشغيل مشروع النفط الثقيل في شمال الكويت.

وقالت المصادر ان «نفط الكويت» تعتزم طرح مناقصة تشغيل مرافق النفط الثقيل في شمال الكويت والذي تنفذه الشركة حاليا لإنتاج 60 ألف برميل يوميا، حيث يتوقع ان تبدأ الشركة في تشغيل المشروع بحلول فبراير 2020.

ويعتبر مشروع النفط الثقيل الأضخم على الإطلاق والذي تنفذه الكويت قبل نحو 3 سنوات بمبلغ 1,2 مليار دينار وتقوم بالأعمال شركة بتروفاك البريطانية.

وذكرت المصادر ان الشركة تنوى انشاء شبكة لتوزيع الكهرباء للمضخات المغمورة والتي ترتبط بمحطة الكهرباء الفرعية ذات الجهد 11 KV والواقعة في منطقة رقم 4 و5 جنوب شرق الكويت (حقل برقان الكبير) بالإضافة الى منطقة رقم 1 و2 في الحقل.

فيما طلبت الشركة تقديم خدمات استشارية لإدارة المشاريع والأنشطة المرتبطة بها وذلك لمدة 5 سنوات.

وطلبت «نفط الكويت» طرح مناقصة توريد أنابيب تبطين قياس من 5 الى 30 إنشا وانابيب حفر عميق لمدة 3 سنوات، فيما سيتم طرح مناقصة تحسين إنتاجية محطتي تعزيز الغاز رقمي 140 و150 شاملة استبدال مرافق إزالة المياه.

من جهة ثانية، قالت المصادر ان شركة نفط الكويت طلبت تمديد عقد خدمات الوقاية الكاثودية التخصيصية لمدة 12 شهرا بقيمة 1,3 مليون دينار.

على صعيد آخر، طلبت شركة نفط الكويت الغاء مناقصة منشأة الغاز الجديدة رقم 171 غرب الكويت، وذلك لارتفاع أسعار العطاءات عن الميزانية التقديرية للمشروع، فيما طلب الجهاز المركزي للمناقصات العامة تزويده بكشف يوضح الخسائر التي ستتكبدها الدولة بسبب التأخير في تنفيذ الأعمال.

وتنتج الكويت حاليا 2,7 مليون برميل يوميا، ومن المقرر ان تصل بداية الى 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2020، وتشير أحدث الأرقام الى ان مؤسسة البترول الكويتية تهدف الوصول الى طاقة إنتاجية تبلغ 4,75 ملايين برميل يوميا بحلول 2040.

مصائب «حرب التجارة».. فوائد لأوروبا والشرق الأوسط

محمود عيسى

قالت صحيفة غلف بيزنس ان التنبؤ بكيفية تأثير الحرب التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين على الاقتصاد العالمي ـ بما في ذلك الاقتصادات في الشرق الأوسط ـ ليس بالأمر السهل، وذلك ببساطة لأن هذه التأثيرات المحتملة تتغير بشكل متكرر كتغير العناوين الرئيسية التي تتحدث عنها، والتي بدورها تتغير بنفس وتيرة تغير مواقف الرئيس الأميركي ترامب.

ولكن هناك بعض الأشياء التي تبدو على اتساق فيما بينها، فمن ناحية، كان الخلاف على الدوام سيد الموقف بين الحكومتين الأميركية والصينية اللتين تسيطران على أكبر اقتصادين في العالم، ما ولد انعدام ثقة بين الجانبين بصورة أساسية. ومع ذلك، فهما شريكان تجاريان رئيسيان، يحتاج أحدهما الى الآخر لشراء وتبادل السلع. وبالنظر إلى حجم اقتصاديهما، فإن العالم بحاجة لاستمرار العلاقات التجارية بينهما للحفاظ على استمرار الاقتصادين معا.

مصائب قوم عند قوم فوائد

وقالت الصحيفة ان المحللين الذين يكتبون في صحف ومواقع اقتصادية مرموقة يجمعون بشكل أساسي على انه لن يكون هناك «رابح» في هذه الحرب التجارية إذا ما استمرت على هذا النحو. لكن تبادل الولايات المتحدة والصين فرض تعريفات متزايدة على سلع بعضهما بعضا يعني أنه بإمكان الدول الأخرى الاستفادة من الثغرات الموجودة في السوق ـ وذلك وفقا لنظرة تضمنها تقرير صادر عن معهد إيفو الألماني ifo في ميونيخ.

وأضاف التقرير انه يمكن لأوروبا أن تستفيد بشكل خاص من هذا الواقع في ضوء استمرار احتياج الولايات المتحدة والصين لاستيراد قدر هائل من السلع للحفاظ على اقتصاداتهما الضخمة.

وقالت الباحثة في معهد ifo مارينا شتاينغر: «إذا كانت الحواجز أعلى بين الصين وأميركا فإن حجم التبادل التجاري بينهما سيكون اقل، لكن الطلب على المواد الوسيطة اللازمة لاستمرار الإنتاج في الصين والولايات المتحدة سيظل قائما. وبالتالي فإنهما ستبحثان عن مصادر أخرى لشراء المنتجات التي كانتا تستوردانها من قبل من بعضهما بعضا».

وقالت ان منطقة الشرق الأوسط قد تستفيد أيضا من هذا الوضع، وبغض النظر عن السبب، فلا تزال الولايات المتحدة والصين بحاجة إلى النفط. ولكن من ناحية أخرى قد يفرض استمرار الحرب التجارية أو تفاقمها إلى درجة بالغة اضطرار الاقتصادين الأميركي والصيني الى تقليص وارداتهما النفطية.

ويرى الخبراء ان ثمة عاملا آخر وثيق الصلة بالحرب التجارية وتداعياتها، وهو تحول الشركات المنتجة الباحثة عن ملاذات آمنة الى دول في الشرق الأوسط، التي بدورها تستطيع الاستفادة من تطلعات تلك الشركات واستضافتها لبناء منشآتها التصنيعية والإنتاجية فيها.

وختمت غلف بيزنس مقالها بالقول بما انه من المستحيل في الوقت الحاضر التنبؤ بما ستتمخض عنه الحرب التجارية القائمة، فربما يكون أقصى ما تفعله الشركات والأفراد في الشرق الأوسط هو الأمل في التغلب على العاصفة.

«فيتش» تطلق نسخة تفاعلية من نموذج التصنيف السيادي للدول المصدرة للسندات

محمود عيسى

أعلنت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني عن إصدارها نسخة تفاعلية من نموذج التصنيف السيادي (SRM) الذي يحتل محور معايير التصنيف السيادي الخاصة بها. ويسهم هذا النموذج التفاعلي بشكل أكبر في زيادة شفافية معايير الوكالة من خلال تمكين مستخدمي تصنيفاتها من إدخال تقديراتهم المستقبلية الخاصة عبر مجموعة من المتغيرات الكمية التي تشكل النسخة المعدلة للنموذج SRM.

وقال كبير المسؤولين التنفيذيين في مجموعة فيتش العالمية في بيان أصدرته الوكالة «إن إطلاق هذه النسخة التفاعلية من نموذج التصنيف السيادي الخاص بنا يؤكد على التزام فيتش بالشفافية فيما يتعلق بتصنيفات الجهات المصدرة ذات السيادة من خلال خلق قدرة المستخدمين على إبراز الاتجاه المستقبلي لمخرجات النموذج، وبالتالي تمكينهم من توقع احتمال ترقية التصنيفات او تخفيضها».

وأضاف البيان لقد استخدمت وكالة فيتش نموذج التصنيف السيادي (SRM) كجزء أساسي من عملية التصنيف السيادي منذ عام 2015 وتستخدمه كنقطة انطلاق لتحديد ومنح التصنيفات السيادية. إن SRM هو نموذج تنازلي متعدد يقوم بإنشاء درجة تتم معايرتها خطيا لمقياس التقييم الافتراضي لمصدري العملة الأجنبية (IDR) على المدى الطويل، وهو تقدير متوقع. ويتم توفير دليل المستخدم لمساعدته في تطبيق النموذج. اما تفاصيل طريقة تقييم النموذج وتطبيقه عملية التصنيف لدينا فهي واردة في معايير التصنيف السيادي الصادرة في 26 مايو 2019.

ويستخدم النموذج 18 عنصرا من المدخلات الكمية المتغيرة ويتضمن مجموعة من البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية. وتستخدم معدلات السنوات الثلاث المتمركزة (وبالتالي تتضمن تنبؤات للعام الحالي والعام التالي) للمتغيرات الأكثر ديناميكية، مثل الحساب الجاري والأرصدة المالية، لتخفيف تأثير تقلب دورة العمل على الناتج.

ويتم توفير أحدث بيانات الوكالة، والتي يتم تحديثها كل 3 أشهر على الأقل وبعد كل مراجعة تقييم. وتمكن هذه النسخة التفاعلية من النموذج المستخدمين من إنشاء مخرجات نموذجية باستخدام افتراضات التنبؤ الخاصة بهم فيما يتعلق بمراجعة أحدث تصنيفات الوكالة لدولة معينة.

وقالت الوكالة ان النموذج الجديد يعتمد على 4 عناصر ومكوناتها على النحو التالي:

- الملامح الهيكلية للمصدر بنسبة 53,6٪
- الأداء الاقتصادي الكلي والسياسات وتوجهاتها 11,2٪
- المالية العامة بنسبة 17,4٪
- المالية الخارجية بنسبة 17,8٪